

التوازن الاقتصادي بين الإيرادات والمصروفات في الاقتصاد الكويتي

لمياء مساعد على - إبراهيم يوسف إبراهيم - أحمد محمود أبو الروس -
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - مصر

ملخص البحث

يتناول البحث توازن الاقتصاد الكويتي من خلال الإيرادات والمصروفات خلال فترة البحث من 2000 - 2019 حيث يقيس العلاقة بينهما والعجز والفائض مما يشكلان معاً مشكلة البحث حيث تراجع الفائض وتحقيق العجز ودراسة أسباب العجز وزيادته وتراجع الفائض وأسباب عدم التوازن من خلال علاقات الطلب الكلي والعرض الكلي لعناصر الاقتصاد القومي وتحقيق هدف البحث من خلال كيفية تقليل العجز وتحقيق التوازن وحسن استخدام الفائض في التشغيل والإنتاج لتوسيع حجم الاقتصاد والاستمرار في النشاط الاقتصادي وتحقيق البحث ذلك من خلال تناول الإيرادات العامة ومصادرها والتي يرجع أكثر من 90% منها إلى النفط وما يحدث به من تقلبات عالمية وأيضاً عناصر القوة في المالية العامة (الإيرادات) وعناصر الضعف في الإيرادات وكذلك عناصر الضعف في الإنفاق العام لترشيده وتحقيق التوازن النقدي في المالية العامة للدولة وتوازن الإيرادات والمصروفات من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب لتحقيق التوازن وعدم الخلل في الاقتصاد الكويتي ومن ثم تحسين وتنشيط الأداء في السوق الكويتي ورفع مستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي وتحسين معدلات الإنتاج القومي وتقليل معدلات البطالة والتضخم.

المقدمة:

يحدث التوازن للاقتصاد عند تساوى إجمالي الإيرادات المحققة مع إجمالي المصروفات (النفقات) خلال فترة ما (سنة) وهذا التساوي يحقق: تتساوى فيه الإيرادات والمتحصل عليها من الإنتاج القومي أو الإنتاج من حصيلته الإنتاج وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى داخل وخارج الدولة.

أما المصروفات فهي تمثل النفقات التي يخصصها لكي يتم الحصول على السلع والخدمات التي تكفي حاجة السكان خلال فترة معينة (السنة) حيث تتساوى إيرادات الدخل مع إجمالي التكاليف وقد يتحقق التساوي أو عدم التساوي مما يتحقق معه :

- زيادة الإيراد عن الانفاق فيتحقق فائضاً.
- الإيراد = الانفاق لا يحقق فائض أو عجز.
- الانفاق أكبر من الإيراد يحقق عجز.

وحسب التوازن من فائض أو عجز تتحرك ميزانية الدولة وخطها الاقتصادية المختلفة

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث قياس توازن الاقتصاد الكويتي من خلال الإيرادات والمصروفات خلال فترة البحث من 2000 – 2019 والعلاقة بينهما وكذلك والعجز والفائض حيث تراجع الفائض وتحقيق العجز. ودراسة أسباب العجز وزيادته وتراجع الفائض وأسباب عدم التوازن من خلال علاقات الطلب الكلي والعرض الكلي لعناصر الاقتصاد القومي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى كيفية تقليل العجز وتحقيق التوازن وحسن استخدام الفائض في التشغيل والإنتاج لتوسيع حجم الاقتصاد والاستمرار في النشاط الاقتصادي.

نتائج البحث:

1- الإيرادات :

يوضح الجدول رقم (1) تطور الإيرادات خلال الفترة 2000/1999 – 2018/2019 حيث يتضح زيادة الإيرادات المحققة من نحو 5.2 مليار دك إلى نحو 20.6 مليار دك وبزيادة قدرها 15.4 مليار دك وبنسبة زيادة 296% ويلاحظ تذبذب الإيرادات السنوية للدولة ويرجع ذلك إلى اعتماد الدولة على النفط بشكل رئيسي حيث يمثل نحو 52% من الناتج المحلي وأكثر من 92% من الصادرات وهي قابلة للتقلب والتغير مما ينعكس ذلك على الاقتصاد الكويتي وواضح من تطور إيرادات الدولة من الصادرات أنها تعتمد على النفط ، وأنها تمثل أكثر من 90% من الناتج المحلي وهو مصدر متقلب ومتغير وغير مستقر.

جدول رقم (1) توازن الاقتصاد بين الإيرادات والمصروفات مليون د.ك

السنة	الإيرادات	المصروفات	الفائض أو العجز
2000/1999	5.241	4.54	1.231
2001/2000	4.965	3.685	1.777
2002/2001	5.337	5.280	591
2003/2002	6.219	5.549	1.292
2004/2003	6.937	6.217	720
2005/2004	8.962	7.211	1.751
2006/2005	13.728	8.235	6.866
2007/2006	15.509	11.57	3.909
2008/2007	19.022	11.600	7.324
2009/2008	21.006	20.363	0.744
2010/2009	17.688	13.020	4.2
2011/2010	21.4	18.37	3.03
2012/2011	24.3	17.0	7.00
2013/2012	32.10	19.30	12.9
2014/2013	31.8	18.9	12.7
2015/2014	24.9	21.4	3.5
2016/2015	13.6	18.2	4.6-
2017/2016	13.10	17.7	3.6-
2018/2017	16.0	19.3	3.3-
2019/2018	20.6	21.5	0.9

المصدر : جمع وحسب من: وزارة المالية موجز الحساب الختامي للموازنة لسنوات مختلفة من عام 2000/1999 – 2019/2018.

يلاحظ من الجدول ارتفاع الفائض في الاقتصاد وتحقيق التوازن خلال الفترة من 2000/1999 الى عام 2015/2014 ثم ظهور العجز في الاقتصاد وحدث خلل بين الإيرادات والمصروفات ويرجع ذلك الى التراجع في اسعار النفط (المصدر الرئيسي للإيرادات)

ويوضح جدول رقم (2) تطور الإيرادات العامة خلال الفترة من 1999/2000-2018/2019 وأن أكثر من 98% من الإيرادات يتم الحصول عليها من القطاع النفطي. ولذا فإن أى تقلب في أسعار النفط أو الكمية المصدرة تؤدي إلى تقلب مماثل في الإيرادات مما يؤثر على الميزانية والمتاح للإنفاق والمصروفات ومما يؤدي إلى زيادة الفائض أو العجز طبقاً لذلك. والفائض أو العجز في تلك الحالة هو فائض أو عجز نقدي. ولذلك فإن الإيرادات حسب تقلب وتطور حجمها يكون الفائض أو العجز النقدي المتاح للاقتصاد القومي.

ويوضح الجدول رقم (2) تطور مصدر الإيرادات المالية للدولة حيث يتضح أن المصادر النفطية تمثل أكثر من 53% كمتوسط للفترة 2006 – 2019 تعتمد على منتجات النفط، 47% على المنتجات غير النفطية ويلاحظ ارتفاع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

عناصر القوة في المالية العامة للدولة (الإيرادات):

- إن إيرادات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية تتزايد عاماً بعد الآخر، من 4965 مليون دينار (أو ما يعادل 47.8% من الناتج المحلي) عام 2001/2000 إلى 32008 مليون دينار (أو ما يعادل 59% من الناتج المحلي) عام 2013/2012 بمعدل نمو متوسط بلغ 16.2% خلال الفترة، وهو معدل نمو مرتفع للغاية، وفي المتوسط بلغت إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية 48.7% من الناتج خلال الفترة.
- إن الميزانية العامة للدولة تحقق فوائض مستمرة منذ عام 2000، حيث ارتفع الفائض من 1230.8 مليون دينار (أو ما يعادل 12.3% من الناتج المحلي)، (بعد احتساب مخصص احتياطي الأجيال القادمة) عام 2012/2000 إلى 10205.1 مليون دينار عام 2012/2011، وفي عام 2012/2012 أدى رفع نسبة مخصص احتياطي الأجيال القادمة 10% من إجمالي الإيرادات إلى 25% من إجمالي الإيرادات إلى خفض الفوائض إلى 4699 مليون دينار، وفي المتوسط بلغت نسبة فائض الميزان 10% من الناتج بعد خصم الالتزامات الأخرى.
- إن رفع مخصص احتياطي صندوق الأجيال القادمة من 10 إلى 25 سوف يرفع من قدرة الدولة على تكوين احتياطي رأسمالية مناسبة لصالح الأجيال القادمة في المستقبل، وهو ما يزيد من درجة العدالة في اقتسام الثروة النفطية بين

الأجيال القادمة في المستقبل ، وهو ما يزيد من درجة العدالة في اقتسام الثروة النفطية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

عناصر الضعف في الإيرادات العامة للدولة:

- إن إيرادات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية على الرغم من ارتفاعها، تميل إلى التركيز في مصدر واحد وهو الإيرادات النفطية، والتي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من 84.8% عام 2002/2001 إلى 94.5% عام 2012/2011، وفي المتوسط تمثل الإيرادات النفطية 91.8% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000 – 2013.
- أن تركيز الإيرادات العامة في الإيرادات النفطية لا يضمن الاستقرار المطلوب للإيرادات العامة للدولة ، حيث تتقلب الإيرادات النفطية بشكل واضح مع تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي للنفط الخام.
- تراجع نسبة الإيرادات النفطية على نحو واضح خلال الفترة من 15.2% من إجمالي الإيرادات العامة عام 2002/2001 إلى 5.5% فقط من إجمالي الإيرادات العامة 2012/2011، على الرغم من زيادتها من الناحية المطلقة، وفي المتوسط بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 8.2% خلال الفترة من 2000-2013.
- تمثل الإيرادات غير النفطية المصادر الكلاسيكية للإيرادات العامة في دول العالم بشكل عام والتي تتميز بأنها ترتبط أساساً بحجم النشاط الاقتصادي المحلي، الأمر الذي يعزز من استدامة هذه الإيرادات ويضمن تحقيق الاستقرار المطلوب في الإيرادات العامة للدولة غير أنه من الواضح أن جهود تعزيز مستويات هذه الإيرادات وتنويعها على النحو المناسب تواجه بعض التحديات الأساسية.
- كذلك فمن الواضح أنه قد آن الأوان في أن تنظر الدولة بجدية في تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال إعادة النظر في هيكل الضرائب الحالي وإصدار قانون للضرائب يمكن للدولة من تحصيل حصة عادلة من أرباح الشركات أو غيرها من أشكال الضريبة غير المباشرة التي تضمن تدفق الإيرادات غير النفطية على نحو مستمر وبمستويات ترفع من قدرة الدولة على تأمين دعم السلع والخدمات العامة وتدبير الموارد المالية اللازمة لاعتمادات الأجور والمرتبات في الدولة.
- من الواضح أن الكويت تحتاج إلى إعادة تقييم أسعار السلع والخدمات العامة والرسوم والتي تنقاضيها الدولة في سبيل تقديم الخدمات العامة وبالشكل الذي يقترب من تكلفة انتاجها، وعلى النحو الذي يرفع من مستويات الإيرادات غير النفطية للحكومة ويضمن قدراً أكبر من الاستقرار فيها.

جدول رقم (2) تطور الإيرادات العامة في ميزانية الدولة مليون د.ك

الفائض	المصروفات والالتزامات	اجمالي الإيرادات	الإيرادات		السنة
			غير نفطية	نفطية	
1.231	4.534	5.241	447	4.794	2000/1999
1.777	3.685	4.965	437	4.528	2001/2000
591	5.280	5.337	812	4.525	2002/2001
1.292	5.549	6.219	721	5.498	2003/2002
1.414	6.217	6.937	787	6.150	2004/2003
2.647	7.211	8.962	792	8.170	2005/2004
6.866	8.235	13.728	773	12.955	2006/2005
5.203	11.857	15.509	998	14.511	2007/2006
9.324	11.600	19.022	1.303	17.719	2008/2007
2.744	20.363	21.006	1.295	19.711	2009/2008

المصدر: وزارة المالية، موجز الحساب الختامي للموازنة، 2009/2008 – 2000/1999.

يوضح الجدول رقم (3) تطور المالية العامة لدولة الكويت خلال السنوات 2006 الى 2019 وتطورها في المنتجات النفطية وغير النفطية، وتطور مؤشر التضخم خلال تلك الفترة حيث يتضح ارتفاع المالية المحصلة من القطاع النفطي على حساب القطاع غير النفطي وای تراجع يتأثر بما يحدث في القطاع النفطي وبنسبة أكبر مما تؤثر به إيرادات القطاعات الأخرى.

جدول رقم (3) المالية العامة (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي	منتجات نفطية	غير النفطية	معدل التضخم %
2006	29573	17374	12024	3.10
2007	31841	14313	13560	5.5
2008	39787	23608	14621	10.60
2009	31500	14186	17088	4.0
2010	34396	18407	17516	-
2011	44323	26896	18965	4.80
2012	38667	24871	19300	3.20
2013	39144	24676	20444	2.70
2014	39307	29224	21087	2.90
2015	40033	15713	21166	3.30
2016	40943	24041	21590	3.20
2017	39769	23181	22295	1.50
2018	39263	23429	22352	0.60
2019	39425	20883	22566	1.10

المصدر: دولة الكويت، وزارة المالية، شئون الميزانية العامة، سنوات مختلفة.

2- المصروفات : يوضح الجدول رقم (4) تطور المصروفات من نحو 4 مليار د.ك عام 1999/ 2000 إلى نحو 21.5 مليار د.ك ويوضح أن النفقات زادت بنحو 17 مليار د.ك وبنسبة 378% وحيث يتضح زيادة المصروفات بنسبة وبمعدل أعلى من الإيرادات مما يؤدي إلى تقليل الفائض وزيادة العجز في الموازنة. ويخضع الفائض هنا إلى زيادة أو تراجع الإيرادات حسب عائدات النفط، وأيضاً حسب المصروفات التي ترتفع حسب متطلبات التنمية والسكان وحسب زيادة الأسعار وحاجة القطاعات الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم (4) أن الرواتب والأجور تمثل الجانب الأكبر من المصروفات فهي لا تقل عن نحو 25% من إجمالي المصروفات العامة للدولة وهي تمثل نفقات مرتفعة على الميزانية لذا فإن أي ترشيد يبدأ بالمرتبات والأجور.

جدول رقم (4) تطور المصروفات في ميزانية دولة الكويت (مليون د.ك)

الإجمالي	المصروفات المختلفة	المشاريع الإنشائية والصيانة	وسائل النقل والخدمات	المستلزمات السلبيية والخدمات	الرواتب والأجور	السنة
4.10	1.995	315	23	338	1.34	2000/1999
3.188	1.523	215	24	366	1.06	2001/2000
4.746	2.299	406	24	545	1.47	2002/2001
4.927	2.319	461	24	582	1.54	2003/2002
5.523	2.607	570	41	668	1.64	2004/2003
6.315	2.968	678	45	870	1.75	2005/2004
6.862	3.064	750	59	1.06	1.93	2006/2005
10.306	5.641	989	77	1.37	2.23	2007/2006
9.698	4.157	1.206	90	1.77	2.48	2008/2007
18.262	10.741	1.360	122	3.000	3.4	2009/2008

المصدر: وزارة المالية، موجز الحساب الختامي للموازنة، 2000/1999 – 2009/2008.

عناصر الضعف في الإنفاق العام للدولة:

- إن الإنفاق العام للدولة يتزايد على نحو مقلق من 3188 مليون ديناراً عام 2001/2000 (قبل استقطاع مخصص احتياطي الأجيال القادمة) إلى 19307 مليون ديناراً عام 2013/2012 (قبل استقطاع احتياطي الأجيال القادمة) أي بنحو أكثر من 6 أضعاف خلال 13 عاماً، الأمر الذي يعكس خطورة استمرار ارتفاع الإنفاق العام على هذا النحو.
- أن الإنفاق العام للدولة يتركز أساساً في الإنفاق الجاري، ومن المعلوم أنه في حال تراجع الإيرادات العامة للدولة يصعب تخفيض هذا المستوى من الإنفاق لأنه غالباً ما يرتبط بمخصصات بصعب المساس بها مثل الأجور والمرتبات والدعم وغيرها من أوجه الإنفاق الجاري، الأمر الذي يجعل هيكل الإنفاق العام للدولة يتصف بالجمود النسبي.
- أن الإنفاق الرأسمالي العام يتصف بانخفاض معدلاته بالنسبة إلي إجمالي الإنفاق العام، حيث بلغ متوسط الإنفاق على المشروعات العامة والاستثمارات 9.4% فقط من إجمالي الإنفاق العام، وهي نسبة متواضعة جداً، ولا تعكس الطاقة
- ويوضح الجدول (5) الإيرادات العامة والإنفاق العام خلال الفترة 2000 – 2015 حيث يتضح زيادة الإيراد العام من نحو 37.7 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 114.0 مليار دولار في 2015 وبمتوسط سنوي 73.3 مليار دولار .
- بينما زاد الإنفاق العام من نحو 23.8 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 75.1 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدرة 38.5 مليار دولار. ويتضح أن صافي الفائض ارتفع من نحو 14.0 مليار دولار في 2000 إلى نحو 38.9 مليار دولار في 2015 وبمتوسط سنوي 34.8 مليار دولار.
- ويلاحظ ارتفاع صافي الميزانية ثم تراجع ثم ارتفع ثم تراجع وهو متذبذب الإيراد العام.
- الادخارية الضخمة للاقتصاد الوطني، والمتمثلة في معدلات الادخار المرتفعة السابق الإشارة إليها.
- ان جانباً كبيراً من الإنفاق الجاري للدولة يوجه نحو المرتبات والأجور ومخصصات الدعم السنوي وهي مخصصات لا بد من إعادة النظر فيها، حيث يصعب تصور استدامة المالية العامة للدولة في ظل نموه هذه الأشكال من الإنفاق على المدى الطويل، وهو ما يستوجب النظر في ترشيدها من خلال:

جدول رقم (5): تطور كل من الإيراد العام والانفاق العام (مليار دولار)

السنة	الانفاق العام	الإيراد العام	صافي الميزانية
2001	23.8	37.7	14.0
2002	24.4	34.9	10.5
2003	28.6	38.1	9.6
2004	31.5	47.9	16.4
2005	34.0	59.4	25.4
2006	38.7	80.8	42.1
2007	43.1	101.6	58.4
2008	51.0	114.6	63.7
2009	61.2	144.4	86.2
2010	55.1	105.9	50.8
2011	53.1	115.4	62.3
2012	60.3	154.0	93.8
2013	67.4	174.1	106.7
2014	72.3	174.2	101.8
2015	76.0	162.6	86.6
المتوسط	75.1	114.0	38.9

المصدر: الكويت، البنك المركزي.

- وقف الاتجاه الحالي نحو رفع المرتبات بحيث يبني على أسس اقتصادية والبحث عن صيغة مناسبة للزيادة في المرتبات والأجور تحافظ على القوة الشرائية لدخول العاملين في الدولة من جانب وتخفف الضغوط على الميزانية العامة للدولة من جانب آخر. فمع كل زيادة تحدث في المرتبات والأجور ترتفع اعتمادات الأجور والرواتب، وتتنزىد بالتالي متطلبات سد العجز الاكثوري لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية الناتج عن ذلك، وهو ما يعكس الآثار المالية المضاعفة لأي زيادة تحدث في المرتبات والأجور.
- البحث في كيفية ترشيد الدعم الحالي الذي تقدمه الدولة بحيث يوجه أساسا نحو المستحقين الحقيقيين له، وبحيث يساعد أساسا في ضمان تخفيف تكلفة المعيشة عن الفئات محدودة الدخل.

● أن التكلفة الحقيقية للأجور والمرتبات على الدولة تزيد بشكل واضح عن تلك المبالغ المرصودة في الباب الأول من الميزانية، حيث تشمل : بجانب مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية مرتبات وزارة الدفاع، مرتبات الشؤون القضائية، مرتبات الهيئة الملحقة والمؤسسات المستقلة، مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية، دعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي، ومصروفات الرعاية الاجتماعية، وهي جميعاً معروضة في الجدول التالي ، والتي تعطى صورة أكثر دقة عن التكلفة الحقيقية التي تتحملها الدولة للمرتبات وما في حكمها، وهذه تزيد بشكل واضح عن الإنفاق على الباب الأول، على سبيل المثال بلغ الإنفاق على الباب الأول وفقاً للحساب الختامي في السنة المالية 2013/2012 حوالي 4831.5 مليون دينار، في الوقت الذي بلغت فيه تقديرات المرتبات وما في حكمها وفقاً للحساب الختامي 9490.3.9 مليون دينار، أي حوالي الضعف. أما بالنسبة لمشروع الميزانية 2014/2013، فقد بلغت اعتمادات الباب الأول 5194 مليون دينار، بينما تقدر المرتبات وما في حكمها 10414.8 مليون دينار، أو أكثر من الضعف، وهو ما يمثل 49.6% من إجمالي تقديرات الإنفاق العام.

التوازن النقدي للمالية العامة للدولة:

يوضح الجدول (5) التوازن بين إيرادات الدولة التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة والإنفاق على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001 حتى 2015 والتوازن هو المساواة بين الإيرادات المتحصلة والنفقات للدولة خلال تلك الفترة حيث يتضح أن الإيرادات المالية للدولة خلال السنوات من 2001 حتى عام 2015 حققت فائضاً مستمراً ارتفع من نحو 14 مليار دك في 2001 إلى نحو 18.9 مليار دك في عام 2015 وهو أعلى فائض تم تحقيقه 106.7 مليار دك ثم تراجع الفائض حتى بلغ 9.3 مليار دك عام 2003. يوضح الجدول ان الإيراد العام يزيد عن الإنفاق العام محققاً فائضاً مستمراً خلال السنوات المزكّرة بمتوسط سنوي نحو

75.1 مليار د.ك. للإنفاق و 114 مليار د.ك. للإيرادات بمتوسط فائض سنوي للميزانية 38.9 مليار د.ك.

توازن الإيرادات والمصروفات:

ويتضح مما سبق أن التوازن النقدي لإيرادات الدولة والمصروفات قليل الحدوث فإما فائض نقدي أو عجز نقدي وكل منهم يحتاج إلى عمليات اقتصادية لشطف الفائض في حالة تحقيق وخفض السيولة من توجيه الفائض للاستثمارات وإلى مزيد من الإنفاق العام لمشروعات مستقبلية.

أما في حالة العجز فيتم اتخاذ إجراءات انكماشية بدلاً من الإجراءات التوسعية وذلك للحد من حجم الفجوة والعمل على تنشيط الاقتصاد من خلال ذلك لسد الفجوة وتحقيق المزيد من العائد.

توازن الميزانية العامة للدولة:

حيث يوضح الجدول رقم (6) تقديرات موازنة العام المالي 2009/2008 – 2010/2009 حيث توضح الموازنة وجود عجز بلغ نحو 7310 مليار د.ك. في ميزانية 2010/2009 عن ميزانية 2009/2008.

جدول رقم (6): تقديرات موازنة العام المالي عام 2009/2008 – 2010/2009 مليون د.ك.

الفرق	تقديرات العام 2010/2009	اعتمادات العام 2009/2008	البيان
4728	6925	11653	- النفطية
124	1150	1026	- غير النفطية
4604-	8074	12679	- الاجمالي
460-	807	1268	الاحتياطي %10
266	3476	3210	- المرتبات
722-	2355	3077	- المستلزمات السلعية
165	344	179	- وسائل النقل والمعدات
400-	1265	1664	- المشاريع الانشائية
6160-	4676	10835	- المصروفات والمدفوعات المختلفة
6850-	12116	18966	جملة المصروفات
7310-	12924	20234	جملة المصروفات والالتزامات

المصدر: دولة الكويت، وزارة المالية، شؤون الميزانية العامة، بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية

ويوضح الجدول رقم (7) الميزانية للأعوام 2013/2012، 2015/2014 وتحقق عجز في الميزانية التقديرية والميزانية الفعلية في 2015/2014 ويرجع ذلك إلى تقلب مصادر الإيرادات.

جدول رقم (7): الميزانيات الرسمية والفعلية عام 2013/2012 – 2015/201

السنة المالية 2015/2014	السنة المالية 2015/2014	2014/2013		2013/2012		الميزانية (مليون د.ك ، إلا عند الإشارة إلى خلاف ذلك)
الميزانية الرسمية	الميزانية الرسمية	الميزانية الفعلية	الميزانية الرسمية	الميزانية الفعلية	الميزانية الرسمية	سعر النفط (\$/برميل)
45.0	75.0	103.4	70.0	106.6	65.0	عائدات النفط
10.500	18.800	29.300	16.883	29.970	12.768	العائدات من غير النفط
1.400	1.260	2.500	1.213	2.039	1.164	اجمالي العائدات
11.900	20.060	31.800	18.096	32.009	13.932	النفقات الرسمية
8.200-	1.620	10.400	2.907-	12.701	7.308-	الفائض(العجز)

المصدر: الكويت، وزارة المالية، بنك الكويت الوطني.

ويوضح الجدول رقم (8) تطور ميزان المدفوعات خلال السنوات 2007 – 2009 وتحقق العجز في الميزان عام 2007، ثم تلاشي في 2008 ولكن بنسبة فائض منخفضة ارتفعت في عام 2009.

التحديات المستقبلية للمالية العامة للدولة:

تواجه المالية العامة لدولة الكويت عدة تحديات يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

(1) تزايد الإنفاق على الدعم:

يعد النمو الكبير في الإنفاق على الدعم أحد التحديات الكبرى التي تواجه المالية العامة في الدولة فعماً بعد آخر تتزايد الاعتمادات الموجهة إلى هذا النوع من الإنفاق كما تتزايد البنود المضافة إليه على نحو مقلق ويوضح الجدول التالي إجمالي الإنفاق على الأشكال المختلفة للدعم في الكويت خلال الفترة من 2004/2005 – 2013/2012.

جدول رقم (8): ميزان المدفوعات (مليون د.ك)

2009	2008	2007	البيان
8232	16195	11747	الحساب الجاري (1+2+3+4)
9572	17206	12097	1. الميزان السلعي
647-	1026-	902-	2. الخدمات (صافي)
2223	2888	3523	3. الدخل (صافي)
2916-	2874-	2971-	4. التحويلات (صافي)
6446-	13321-	9485-	الحساب الرأسمالي (1+2)
298	465	423	1. الحساب الرأسمالي
6783-	13786-	9908-	2. الحساب المالي
698-	2702-	1345-	- أخرى (صافي)
1088	172	917-	الميزان الكلي (فائض أو عجز)

المصدر: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، 2009.

جدول رقم (9): الإتفاق على الدعم 2004-2013 (مليون دينار)

السنة المالية	/2004 /2005	/2005 /2006	/2006 /2007	/2007 /2008	/2008 /2009	/2009 /2010	/2010 /2011	/2011 /2012	/2012 /2013
الإتفاق على الدعم	1157.3	1667.4	1943.9	2593.1	3579.8	2584.8	4192.7	4981.9	5052.8
معدل النمو %		44.1	16.6	33.4	38.1	27.8	62.2	18.8	1.4

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامي.

- من الجدول رقم (9) يلاحظ أن الانفاق على الدعم يتزايد بمعدلات مرتفعة جداً، حيث تزايد من 1157.3 مليون دينار فقط في السنة المالية 2005/2004 إلي 5052.8 مليون دينار في السنة المالية 2013/2012.
- أن معدلات نمو الدعم خلال الفترة السابقة تعتبر معدلات نمو استثنائية فقد بلغ معدل نمو الانفاق على الدعم خلال الفترة 2005/2004 في المتوسط 23.3%، وهو معدل مرتفع جداً إذ يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الناتج في المتوسط، وهو ما يثير تساؤلات حول إمكانية استدامة الانفاق على الدعم في ظل معدلات نموه المرتفعة.
- أن هناك خلافاً واضحاً في الآلية يتم بها تقديم الدعم في الكويت، وهذا يتبين من زيادة اعتمادات الانفاق عليه على هذا النحو المرتفع حيث:
 - يتنافى الدعم الذى يقدم حالياً مع الهدف الأساسي منه، إذ يقدم الدعم للجميع بغض النظر عن مستويات دخل المستفيدين منه، فعلى سبيل المثال يقدم دعم الكهرباء والماء للغنى والفقير على السواء، والمفترض في الدعم أنه يقتصر على أصحاب الدخل المتدنية، ولا يقدم للقادرين من السكان، لأن هؤلاء يستطيعون وبسهولة دفع التكلفة الحقيقية للسلعة أو الخدمة المدعمة.
 - أن الدعم المقدم حالياً يؤدي إلى نوع من عدم العدالة بين المواطنين في الدولة، حيث أن المستفيد الأساسي من الدعم هم القادرين وليس أصحاب الدخل المتدنية، على سبيل المثال من المعلوم أن أصحاب الدخل المرتفعة هم الأكثر استهلاكاً للكهرباء لأسباب كثيرة، بينما ينخفض استهلاك محدودي الدخل من الكهرباء، بسبب نمط الوحدات السكنية التي يقيمون فيها، وحجم وعدد الأجهزة الكهربائية التي يستخدمونها.. إلخ، ومؤدى ذلك أن تقديم الكهرباء للجميع وبنفس السعر المدعوم يحابي القادرين من السكان على

حساب أصحاب الدخل المتدنية الذين ينبغي أن يقتصر الدعم عليهم فقط أصلاً.

- إذا استمر النمو السكاني في الكويت على النحو السابق الإشارة إليه، فإن الطلب على السلع والخدمات العامة سوف يتزايد على نحو كبير، ومعه تتزايد الحاجة المزيد من الانفاق على الدعم والذي تتزايد اعتماداته بشكل واضح سنة بعد أخرى.

- أن هناك ضرورة لترشيد الدعم المقدم في الدولة، وتتبعي الإشارة إلى أن عمليات ترشيد الدعم ليس الهدف منها الغاؤه، وإنما إعادة هيكلته بحيث يحقق الأهداف التالية.

1- قصر الدعم على مجموعة محددة من السلع الأساسية للمواطنين.

2- توجيه الدعم للمستحقين الحقيقيين بشكل مباشر بهدف التخلص من الدعم غير المباشر الذي يستفيد منه جميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات دخولهم.

3- النظر في إمكانية استبدال النظام الحالي للدعم غير المباشر بالدعم النقدي المباشر للمستحقين عند مستويات دخله محددة، أو بأساليب أخرى مناسبة.

صعوبة استدامة الإنفاق على المرتبات وما في حكمها:

لا يخفى على أحد أن النمو في اعتمادات الباب الأول في الميزانية العامة للدولة يسير على نحو غير منضبط، حيث تزداد اعتمادات الانفاق على الأجور والمرتبات عاماً بعد آخر، بسبب تزايد أعداد العاملين في الدولة والزيادات التي تتم على التعويضات التي يحصلون عليها. من ناحية أخرى فإن التكلفة الحقيقية للأجور والمرتبات لا تقتصر فقط على اعتمادات الباب الأول، حيث يوضح الجدول رقم (10) تطور الانفاق على المرتبات وما في حكمها خلال الفترة من 2004/2005 –

2013/2014.

جدول رقم (10): المربيات وما في حكمها 2004 - 2014 وفقاً للحساب الختامي (مليار دينار)

السنة المالية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المربيات وما في حكمها	3.2	3.5	6.0*	4.4	10.8**	5.6	7.0	8.5	9.5	10.4	
معدل النسب %		11.0	69.2	26.8	146.7	48.6	25.9	21.6	11.3	9.7	

المصدر: وزارة المالية، تقديرات وزارة المالية.

التوصيات:

يوصى البحث بالعمل على تقليل العجز وتحقيق التوازن وحسن استخدام الفائض في التشغيل والانتاج وذلك لتطوير وزيادة حجم الاقتصاد.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. بنك المركزي الكويتي : تقرير الاستقرار المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مكتب الاستقرار المالي، الصفاة ، الكويت ، 2015، ص 38
2. البنك المركزي الكويتي: تجربة السياسة النقدية في الكويت وتوجهاتها خلال التسعينات في ضوء التوصيات الرئيسية للتقرير الاقتصادي المشترك، الجمعية الاقتصادية الكويتية، 1990، ص 140
3. البنك المركزي، الكويتي التقرير السنوي
4. التقرير العربي، الاقتصاد الموحد.
5. الكويت الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية، 2017 – 2018.
6. دولة الكويت، خطة التنمية 2010 – 2014 مقترح الإطار العام للخطة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Banking and Insurance in the GCC Countries, The Center of European Policy Studies, July 2013, <<http://ceps.eu/book/banking-and-insurance-gcc-countries-there-regulatory-convergence-eu>>
2. World Development indicators, The World Bank, 2012, <<http://wdi.worldbank.org/tabe/5.4>>
3. Yusnidah Ibrahim, Mohd Sabri Minai, isalmic bonds and the wealth effects: evidence from malaysia, investment management and financial innovations, volume 6, issue 1, 2009.

THE ECONOMIC BALANCE BETWEEN REVENUES AND EXPENSES IN THE KUWAITI ECONOMY

Lamia M. A. Elearifan; I. Y. Ismail and A. M. Abu Al-Roos

Department of Agricultural Economics, Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt.

ABSTRACT

The research deals with the balance of the Kuwaiti economy through revenues and expenditures during the research period from 2000-2019, where it measures the relationship between them and the deficit and the surplus, which together constitute the research problem where the surplus declines and the realization of the deficit and the study of the causes of the deficit and its increase, the decline of the surplus and the causes of imbalance through the relationships of aggregate demand and total supply of the elements of the economy And achieving the goal of the research through how to reduce the deficit, achieve balance and make good use of the surplus in operation and production to expand the size of the economy and continue economic activity. Strength in public finances (revenues) and weaknesses in revenues as well as weaknesses in public spending to rationalize it and achieve monetary balance in the state's public finances and balance revenues and expenditures through a set of procedures and methods to achieve balance and non-disorder in the Kuwaiti economy and then improve and activate performance in the Kuwaiti market and raise The level of production and economic activity, improving national production rates, reducing unemployment and hypertrophy.

Key words: Economic Balance, Revenues & Expenses, Kuwaiti Economy